بهم» (**المصدر نفسه**).

ليست تصريحات وولترز سوى مثل معبّر عما يمكن ان يكونه التحرك الاميركي الجديد. بيد ان الحكومة الاميركية، من جهتها، رأت وجوب التوصل الى «اتفاق ذي طابع انتقالي» في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل مباشرة البحث في مسألة المؤتمر الدولي» (**انترناشيونال هيرالد تريبون**، ١٩٨٨/٢/٢). وكيما يتحقق ذلك الاتفاق، يرى وزير الخارجية، جورج شولتس، في تصريح له لشبكة أي.بي.سي. الى اجراء مناقشات مكثفة مع الاطراف الاساسيين، اسرائيل والاردن ومصر، والى درجة أقل مع الزعماء الفلسطينيين، مشيراً الى ان المسألة «الاجرائية» تسيطر حالياً على النقاش الدائر في شأن الشرق الاوسط، وما اذا كان ينبغي اجراء مفاوضات مباشرة أو عقد مؤتمر دولي. وقال، ان «مثل هذا النقاش لن يؤدي الى نتيجة، لأنه لا يستند الى اساس»، وان من الضروري، اولاً، وقبل أي شيء آخر، مناقشة «ما يجب عمله على وجه السرعة، لمعالجة الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

ولمّا أظهر هذا «النقاش» عدم فعاليته (ان لم يكن عدم جدواه)، تناقلت الصحافة ما قاله مصدر اميركي مسؤول من ان ادارة ريغان قررت «ان تستأنف جهود السلام قبل ضياع الفرصة، ولمنع استمرار تدهور الموقف في الارض المحتلة؛ وذلك بازالة العقبات التي تحول دون التفاوض والتوصل الى اتفاق حول الوضع النهائي لمستقبل هذه المناطق» (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٨/٢/٥). وذكر، أيضاً، ان الادارة الاميركية تريد التوفيق بين جميع المواقف، حيث ان اسرائيل تريد اقامة حكم ذاتي فلسطيني يسمح بتهدئة الاوضاع، بينما يريد الاردن مفاوضات في أقرب وقت ممكن، في اطار دولي للسلام مع انسحاب اسرائيلي من الاراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧ (**المصدر نفسه**).

غير ان هذا الانعطاف لم يمنع واشنطن من الاعلان، في بادىء الامر، عن انها لا تملك مبادرة جديدة، على الاقل في العلن، لكي لا تغامر برصيدها في مبادرة مصيرها الرفض. ونذكر، هنا، ان معلومات أفادت بأن الادارة الاميركية كانت أسمعت الرئيس المصري، حسني مبارك، خلال زيارته الاخيرة الى واشنطن، كلاماً مفاده ان الادارة ليست لديها ما تبذله، أو تضيفه، على مواقفها المعلنة من القضية الفلسطينية، لاسيما في ما يتعلق بمسألة التفاوض حول الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ (**الحوادث**، لندن، ١٩٨٨/٢/١٢).

لكن هذه الملاحظات لا تنفي ان تكون لدى واشنطن حزمة افكار مترابطة، يمكن وصفها، دونما مبالغة، بالمبادرة، مستوحاة، في الدرجة الاولى، من افكار وبنود اتفاقيتي كامب ديفيد، ومنسجمة، تماماً، مع «الاستعدادات» الاسرائيلية. وقوام تلك المبادرة مرحلتان: الاولى، تتضمن الامور الاساسية التالية:

١ ـ التوصل الى اتفاق مؤقت، مرحلي، حول الضفة الغربية وقطاع غزة، يجمد الانتفاضة الفلسطينية، ويؤدي الى انتخاب هيئة، أو سلطة، فلسطينية لتنفيذ «حكم ذاتي» أو «ادارة ذاتية للفلسطينيين في تلك المناطق»، وهي ادارة تتيح لهم تيسير شؤونهم الحياتية وامورهم المعيشية بأنفسهم، حسب نصوص معاهدة كامب ديفيد، وبالاخص النص الاسرائيلي، الذي تقدم به مناحيم بيغن.

٢ ـ يتم التوصل الى هذا الاتفاق من طريق مفاوضات غير مباشرة تتم عبر الوسيط الاميركي، وتشارك فيها شخصيات اردنية وفلسطينية ومصرية واسرائيلية. ويجب ان تكون الشخصيات الفلسطينية من الضفة والقطاع، و«مقبولة» اسرائيلياً، فيما يتم استبعاد م.ت.ف. من هذه المفاوضات.

٣ ـ تختار الادارة الاميركية هذا «الوسيط» الاميركي، بعد موافقة الاطراف المعنية، مبدئياً، على فكرة الاتفاق المرحلي المؤقت. وهذا «الوسيط» يمكن ان يكون ريتشارد مورفي «مستعرب» وزارة الخارجية الاميركية، ثم جورج شولتس نفسه في مرحلة تالية. وفي هذا المجال، اقترحت أوساط سياسية اميركية على ادارة ريغان تكليف هنري كيسنجر، أو سايروس فانس، وزيري الخارجية الاسبقين، للتفرغ لملف الضفة والقطاع، والقيام بدور «الوسيط» الاميركي، من الآن حتى نهاية عهد ريغان.

٤ ـ يتم، في اطار هذا الاتفاق المؤقت، تجميد